

*Abduljaleel Al-Marhoon | عبد الجليل زيد المرهون

اتجاهات الردع في الخليج

Trends of Deterrence in the Gulf

تري هذه الورقة أن الخليج العربي لا يزال يفتقر إلى أي هيكل إقليمي للأمن؛ فبيئته الأمنية لم تدخل مرحلة إعادة تعريف إستراتيجي، منذ حرب الخليج الثانية التي عزلت القوة العراقية وحيدتها. منذ ذلك الوقت، يرتكز نظام الأمن في الخليج إلى "موازن خارجي"، يُمثله الوجود العسكري الأميركي الذي يستهدف موازنة القوة الإيرانية، والتي كان العراق يوازنها على نحو مجمل. وعلى الرغم من ذلك، شهد إقليم الخليج محاولات جديدة لبناء نظام محلي (إقليمي) لتوازنات القوى، أدت إلى تنشيط اتجاهات التسلح في دوله؛ ما قاد إلى بناء قدرات دفاعية جديدة في عموم الإقليم. غير أن هذه القدرات ليست متماثلة نوعياً. ولأن دول إقليم الخليج معنية ببناء إطار من للأمن الإقليمي، يجنبها مزيداً من التوترات، تقدّم الورقة رؤية محددة في هذا الاتجاه.

كلمات مفتاحية: أمن الخليج، العراق، إيران، التسلح والإنفاق العسكري، توازن القوى، النظام الإقليمي الخليجي.

This paper argues that the Arabian Gulf States still lack a comprehensive and cohesive regional security structure. Moreover, its security environment has not been strategically redefined since the second Gulf war that neutralized Iraq. As a result, the Gulf security system relied mainly on the US military presence in the region. However, during the last decade or so, the Gulf States focused on improving its defenses by obtaining advanced weapons. However, these advanced weapons are not quite compatible. Along the line of the Gulf States' efforts to create a flexible framework for its regional security and for subduing tensions, this paper attempts to outline a defined vision into that direction.

Keywords: Gulf Security, Iraq, Iran, Armament and Military Spending, Balance of Power, Gulf Regional Order.

مقدمة

والطاقة النفطية، وقضايا التسلّح⁽¹⁾. ولقد فرضت البنية الجغرافية لمنطقة المحيط الهندي نفسها بشدة على مقارنة أمن الملاحة البحرية فيه، من هرمز إلى ملقا، فهي بنية تتسم بنوع من التعقيد، أو لنقل؛ بتداخل مكوناتها الشديد⁽²⁾.

كذلك، يتداخل أمن الخليج في أمن الطاقة الدولية على مستوى منابع النفط والغاز، والممرات الإستراتيجية، والبيئة الجيوسياسية العامة.

وتقتضي دراسة البيئة الجيوسياسية للطاقة تحليلاً ثلاثي الطبقات، تتكون طبقة الأولى من المعطيات الداخلية للدول الحاضنة لمنابع الطاقة، ودول أخرى واقعة على تخومها، أو ضمن ممراتها الإستراتيجية. وتتشكل الطبقة الثانية من طبيعة التفاعلات السائدة ضمن الوحدات الإقليمية (الفرعية) المختلفة، أو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً بـ "النسق الإقليمي للتفاعلات". أما الطبقة الثالثة، فتربط بالمعطى الملاحي للطاقة، أي بالوضع السائد في المضائق والممرات البحرية التي تسلكها القوافل بين الدول المصدرة والدول المستهلكة.

وعلى نحو عام وكلي، يُمكن تأكيد أن أمن الخليج هو اليوم أمن كوني الطابع والامتداد. وهو يُعد أحد مؤشرات الأمن الدولي بالمعنى القياسي. ومن هنا تأتي ضرورة بلورة رؤية متماسكة لهذا الأمن، تضمن حفظه واستقراره.

”

تتجلى إحدى مفردات النظام الإقليمي الخليجي في زيادة وتيرة التسلّم، بحثاً عن التوازن، ثم الردع الذي يحول دون اندلاع حرب جديدة في الإقليم

“

أما جيوبولوتيكياً، فإن أمن الخليج لا يُمكن إنجازه إلا بضبط إيقاع علاقاته البينية، من خلال نظام توافقي للأمن الإقليمي، قادر على احتواء منظومة التوترات، الكامنة أو الظاهرة، ومنع خروجها من نطاق السيطرة، أو تحولها إلى صراع مدمر.

وقبل عقود مضت، كانت هناك رؤية لأمن الخليج ترتكز على توازن محلي للقوى، بيد أن هذه الرؤية انتهت بحربين مدمرتين، في غضون

تهدف هذه الورقة إلى استشراف اتجاهات الردع في منطقة الخليج العربي، وعلاقتها ببيئة التوازنات، وخيارات التسلّح. وتدور إشكالية الدراسة حول معضلة التناظر في خيارات الردع، بالمنظور الدفاعي الذي يعكس بالضرورة بُعداً إستراتيجياً، وربما مدلولاً جيوبولوتيكياً أوسع نطاقاً. وتفترض الورقة أن اتجاهات الردع في المنطقة غير متناظرة، وتستند بنويماً إلى توازن غير مستقر. وهي تواجه بذلك تحدياً وظيفياً، يواجه أصل فلسفتها. وقد ارتكزت هذه الورقة على أدوات التحليل الكمي، بمفهومها المطوّر، في محاولتها استشراف ميزان القوى واتجاهات الردع. واعتمدت الورقة منهجياً على نظرية تحليل النظم الإقليمية، وبخاصة اتجاهات تحليل تفاعلات قوى المركز تمييزاً من الأطراف، ولا سيما الأفكار التي جاءت بها مدرسة السبعينيات الإقليمية.

ولأنه لم يكن هناك مجال للتوسع في المعالجات النظرية - ولا سيما المتعلقة بمفاهيم الأمن الإقليمي - فقد أحالت الورقة على المراجع الكلاسيكية والعامة ذات الصلة. وجرى الرجوع إلى هذه المراجع في حدود الضرورة، لتوضيح الجوانب التي لم يتسع لها المقام.

واستناداً إلى الأهداف التي سعت الدراسة للوصول إليها، فقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور، هي: محور استهلاكي عام، وآخر إحصائي إعدادي، ومحوران وظيفيان. وقد جاء المحور الأول تحت عنوان رؤية استهلاكية، في حين تناول الثاني مؤشرات الإنفاق العسكري، وبحث الثالث في قضية توازن القوى في سياق سياسي وإستراتيجي مدمج، وحلّل الرابع خيارات الردع واتجاهاته وخصائصه. بعد ذلك، قدمت الورقة رؤيتها في خيارات الأمن في الخليج، وما يُمكن دوله أن تعتمده في سبيل تحقيق حد أدنى من الاستقرار الإقليمي الذي تجري في إطاره السيطرة على التوترات الكامنة والظاهرة، ويغيب فيه شبح الحروب المدمرة.

أولاً: رؤية استهلاكية

يُمكن النظر إلى أمن الخليج بوصفه أمناً إقليمياً، أي مرتبطاً ومتضمناً تفاعلات الدول المشاطئة له، على المستويات الوطنية، وفيما بينها. بيد أن هذا التوصيف يبقى توصيفاً دراسياً؛ إذ إن أمن الخليج أصبح أمناً دولياً بفعل الطاقة النفطية، والممرات البحرية التي تتحكم بعقد التجارة العالمية.

وبين بُعد الإقليمي (المحلي الخليجي) وبُعد الدولي، ثمة دائرة في المنتصف، يُثلها إقليم المحيط الهندي، ويرتبط بها أمن الخليج على صعيد التداخل الجغرافي، والموروث التاريخي، والتبادل التجاري،

1 Australian Foreign Ministry, "Australia Driving Cooperation Between Indian Ocean Countries," November 13, 2011, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ctr51b>

2 Justin Hastings, "Geographies of State Failure and Sophistication in Maritime Piracy Hijackings," *Political Geography*, vol. 28, no. 4 (May 2009), pp. 213 - 223.

وارتكاراً على هذا المؤشر، بلغت قيمة المشتريات العسكرية الأساسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست 14444 مليون دولار، خلال الفترة بين 2011-2014⁽⁴⁾، وبلغت في العراق 2052 مليون دولار⁽⁵⁾. ولا تتوافر بيانات كاملة عن اتجاه هذا المؤشر في إيران، علماً أن إيران تستند في جزء كبير من تسليحها إلى صناعات محلية⁽⁶⁾.

كذلك المؤشرات الخاصة بدولة قطر لا تبدو مكتملة هي الأخرى، غير أننا قمنا بحسابها في المجموع الكلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن هنا، يجب التنبيه إلى أن الرقم الذي خرجنا به هو رقم تقريبي وحسب. وفي إطار دول المجلس، لم يطرأ تغيير جوهري على المشتريات العسكرية السعودية، في حين استمر بروز نظيرتها الإماراتية. وكان اللافت أيضاً هو حجم الإنفاق العسكري المسجل في سلطنة عُمان، وارتفاع مشترياتها الدفاعية وتنوعها⁽⁷⁾.

إذا كانت الولايات المتحدة حاضرة باستمرار في سوق الدفاع الخليجي عامة، فإن حضورها في العراق بدأ أشد وضوحاً. ويدخل ذلك في إطار اتفاقية التعاون الإستراتيجي الموقعة بين البلدين عام 2008. كما يُعبر عن الالتزام الذي تعهدت به الإدارات الأميركية حيال بغداد. وفي الوقت الراهن، هناك نحو 200 عنصر من القوات الخاصة الأميركية داخل العراق، يقدمون خبراتهم للجيش العراقي⁽⁸⁾.

وفي العشرين من كانون الثاني/يناير 2016، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية عن موافقتها على بيع العراق صواريخ من طرازي (-AIM 9M Sidewinder) و (AGM-65D Maverick)، وقنابل ليزر موجهة لاستخدامها في مقاتلات (F16)، وأسلحة أخرى، في صفقة تصل قيمتها إلى 1.95 مليار دولار. وشملت الصفقة أيضاً دعماً فنياً وعمليات بالقواعد، وأعمال صيانة، وقوة عاملة، ستطلب إقامة قريب من 400 من العاملين الأميركيين في العراق حتى العام 2020.

4 "TIV of Arms Exports to GCC Countries, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

5 "TIV of Arms Exports to Iraq, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

6 "TIV of Arms Exports to Iran, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

7 "TIV of Arms Exports to Oman, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

8 Phil Stewart, "Special U.S. Targeting Force 'Now in Place' in Iraq - U.S.," Reuters, 13/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/zzjS16>

عقد من الزمن، هما الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، إذ أذنت هذه الحرب بانهايار التوازن الإستراتيجي الهش.

ومنذ ذلك الحين، لم يشهد النظام الإقليمي الخليجي أي ترتيب محدد للأمن، وهو ما ضاعف التحديات الماثلة.

في الوقت الراهن، تتجلى إحدى مفردات النظام الإقليمي الخليجي في زيادة وتيرة التسلح، بحثاً عن التوازن، ثم الردع الذي يحول دون اندلاع حرب جديدة في الإقليم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج الوتيرة المتسارعة للتسلح، ومحاولات بناء الردع، لم تصل إلى غاياتها؛ فالتوازن الإستراتيجي لا يزال غير مستقر، والردع غير واضح في تقابله وتناظره. وهنا تكمن الإشكالية بالمعيار العسكري والإستراتيجي الكلي.

ثانياً: المؤشرات الكلية للإنفاق العسكري

من حيث الإنفاق العسكري، ووتيرة التسلح في الخليج؛ هناك مؤشرات مرتفعة نسبياً، في العراق وأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات المتاحة ليست كافية لرسم صورة كاملة.

وينظر إلى الإنفاق العسكري بوصفه ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء أكان لاستيراد الأسلحة من الخارج، أم كان لتصنيعها محلياً، أم كان لأغراض التطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، وكذا مصاريف الجنود والهيئات الإدارية والقيادية، ومؤسسات التعليم والتدريب العسكري، والبنية العسكرية العامة.

ولقد استمر الإنفاق العسكري في الخليج في مستوياته المتقدمة خلال الفترة بين 2011 - 2014، إما على نحو مطلق، أو بالنسبة إلى بقية دول الشرق الأوسط، والكثير من الدول الأخرى⁽³⁾.

وهناك مؤشر جزئي على تطوّر الإنفاق العسكري، يتمثل بكمية مشتريات الدفاع. وقد يكون هذا المؤشر هو الأكثر وضوحاً وموثوقية.

3 Sam Perlo-freeman et al, "Trends in World Military Expenditures, 2014," SIPRI Fact Sheet, April 2015, accessed on 12/10/2016, at: <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1504.pdf>; "Despite Falling Oil Revenues, Middle East Defense Procurement Continues to Boom," Defense World Net, 27/2/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/DE4GuU>

واردات العراق من الأسلحة في الفترة بين 2004 - 2014 بحسب التوزيع القطاعي

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الصف
1318	296	168	191	179	114	10	159	96	68	35	2	الطائرات الحربية
93	91	2										أنظمة الدفاع الجوي
2074	30	79	177	344	320	299	221	167	235	154	50	الآليات المدرعة
99	8	14	15	47	8	8						المدفعية
14			3		7	2			2			المحركات
254	180	34	32	8	0	1						الصواريخ
64	22	31				12						المجسات وأجهزة الاستشعار
198		17	59	28	6	70					20	السفن الحربية
4115	627	344	476	605	453	402	380	263	305	189	72	المجموع

المصدر:

"TIV of Arms Exports to Iraq, 2004-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/2016/10/, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

وتطويرها، على نحو يفضي إلى معضلة الأمن Security Dilemma، بحيث لا يكون أي منها قادراً على تحديد مستوى التسلح اللازم لردع القوى الأخرى⁽¹¹⁾.

ويرى ريتشاردسون أن سباق التسلح يتأثر بعاملين: الأول؛ مستوى تسلح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلح لدى الطرف المعني. والثاني؛ ارتفاع مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة.

وإذا نفوق العامل الأول على الثاني، سيكون هناك سباق إلى التسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح على الاعتبارات الأمنية؛ اتجه الطرفان إلى خفض السلاح.

في الحالة الأولى، قد يكون سباق التسلح مدمراً، ويتجه سريعاً إلى أن يقود إلى الحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها. وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خارجي، فإن التوازن

وفي الثالث من شباط/ فبراير 2016، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن تسلّم العراق دفعة ثانية من مقاتلات (F16)؛ ما يرفع عدد هذه المقاتلات في سلاح الجو العراقي إلى ست مقاتلات. وكان العراق قد تسلّم الدفعة الأولى، وهي أربع مقاتلات، في تموز/ يوليو 2015⁽⁹⁾.

وكانت واشنطن قد أعلنت، بعيد سحب قواتها أواخر 2011، أنها ماضية في خطط تسليح الجيش العراقي وتدريبه، بتكلفة إجمالية تفوق العشرة مليارات دولار⁽¹⁰⁾.

وفي التأصيل الأوسع مدى لقضية التسلح على المستويات الدولية والإقليمية، يُمكن القول إنه نظراً إلى الشك وانعدام الثقة بين الدول ذات المصالح المتصارعة؛ تتجه كل منها إلى زيادة قوتها العسكرية

9 Yeganeh Torbati, "Second Batch of U.S. F-16 Jets Arrives in Iraq," *Reuters*, 3/2/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/dlprgP>; "Iraqi Gov Submits Request for \$1.95B in FMS," *Defense Industry Daily*, 22/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/6W9hKZ>

10 Michael S. Schmidt & Eric Schmitt, "Weapons Sales to Iraq Move Ahead Despite U.S. Worries," *The New York Times*, 28/12/2011, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/GhNBMC>

11 James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraff, JR., *Contending Theories of International Relations* (New York: Longman, 2001), pp. 344-397; Edward Rhodes, "Conventional Deterrence," *Comparative Strategy* (July-September 2000), pp. 221 - 254.

• والاتجاه الثاني، يمثله فريدريك شومان، ويرى أنه بدلاً من أن يؤدي تطبيق نظام توازن القوى إلى استبعاد احتمال وقوع الحرب، فإنها تصبح أدواته الأخيرة في الحفاظ على وضع التوازن. وقد سمي هذا النوع من الحروب بالحروب الوقائية.

• أما الاتجاه الثالث، فيمثله أورغانسكي الذي يعتقد أن فترات التوازن في العلاقات الدولية هي بعينها فترات الحرب، في حين أن فترات التفوق الذي أمكن بعض أطراف النظام الدولي تحقيقه على حساب غيرها هي فترات السلم والاستقرار؛ فالتعادل يرفع من إمكان وقوع الحرب بزيادة الإغراء الذي يتعرض له كل طرف في هذا الوضع باحتمال الانتصار على الخصم، أما مع التفوق؛ فإن الأطراف الضعيفة لا تمتلك المقدرة على المقامرة بإطلاق الحرب، في حين لا تكون الأطراف القوية بحاجة إلى ذلك لقدرتها على حسم المواقف بالكيفية التي تعزز مصالحها وأهدافها⁽¹⁴⁾.

كانت هناك محاولة لإدانة الوضع القائم في إقليم الخليج؛ استناداً إلى توازن محلي للقوى، لم يمتلك في الأصل مقومات الاستقرار، ولم تنتج منه معادلة ردع واضحة.

وقد جاء توازن القوى، في تجربته التاريخية في الخليج، نتاجاً من حرب باردة إقليمية، وأصبح محفزاً لها في الوقت ذاته.

يمكن عدّ العام 1975 بداية المرحلة الأكثر تبلوراً للحرب الباردة الخليجية، وتوازن القوى الهش الذي ارتكزت عليه، ففي هذا العام وُقِّعت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران؛ لتدفع باتجاه إعادة رسم جزئي لبيئة التفاعلات في النظام الإقليمي الخليجي، فقد هدأت الحرب الإعلامية والنفسية بين العراقيين والإيرانيين، وفسحت الطريق أمام العراق لتركيز جهوده نحو الداخل الخليجي، في حين وجدت دول الداخل نفسها أمام نمط متزايد وجديد من الضغوط. ولذا؛ لم تكن اتفاقية الجزائر في خلاصاتها سوى إعادة تدوير لمخرجات التقاطب في الإقليم، تحركت فيه مواقع الأطراف المختلفة.

أخيراً، انتهى عقد السبعينيات من القرن العشرين من دون أن تكون هناك ملامح خيار أمني محدد على مستوى النظام الإقليمي الخليجي. وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مقاربة واضحة لهذا الأمن على صعيد قمة النظام الدولي، أو لنقل على صعيد السياسة الأمريكية في المنطقة.

سيؤدي دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد منه. ويختلف هذا عن حالة التوازن المستقر التي يؤدي فيها التوازن دور الجاذب، إذا كان مستوى التسلم عند نقطة غير نقطة التوازن⁽¹²⁾.

”

قد يكون سباق التسلم مدمراً، ويتجه سريعاً إلى أن يقود إلى الحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها

“

والسؤال الجوهرى الآن، هو: هل يشهد إقليم الخليج سباقاً جديداً إلى التسلم؟ يبدو الأمر هكذا، نظراً إلى كمية المشتريات العسكرية ونوعيتها وإيقاعها الزمني. وهل هذا السباق جزء من السعي لبناء توازن قوى عسكرياً في الإقليم؟ أيضاً، يمكن الباحث أن يستنتج هذا وما صلة كل ذلك بفلسفة الردع وخياراته في المنطقة الخليجية؟ هذا ما تسعى هذه الورقة لمقارنته بشيء من الحذر. وقبل ذلك، تقتضي الأصول العلمية فحص قضية توازن القوى ذاته، وما إذا كان خياراً يُمكن التعويل عليه في هذه المنطقة.

ثالثاً: توازن القوى وإمكاناته

حدد منظرو الواقعية الكلاسيكية، عنصرين أساسيين يرتكز عليهما توازن القوى: الأول، مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية ذات الصلة. والثاني؛ إدراكي خاص بتوافر إدراك هذه القوى أهمية وجود ذلك التعادل، بوصفه الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن. وإذا ما توافر العنصر المادي من دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن⁽¹³⁾.

وقد انقسم دارسو العلاقات الدولية، حول مدى صلاحية توازن القوى كترتيب أمني، على ثلاثة اتجاهات أساسية:

- الاتجاه الأول، يؤمن بفاعليته في منع وقوع الحروب؛ فالحرب - وفقاً لهذا المنطق - تقع عندما تختل علاقات القوة جذرياً لمصلحة أحد الأطراف؛ ما يحفزها على تغيير الوضع القائم.

14 I. William Zartman & Victor A. Kremenyuk, *Cooperative Security: Reducing Third World Wars* (New York: Syracuse University Press, 1995), pp. 3-24; Gereth Evans, "Cooperative Security and Intrastate Conflict," *Foreign Policy*, no. 96 (Fall 1994), pp. 3 - 20.

12 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

13 Ibid., pp. 63-98; Charles Glaser & Chaim Kaufmann, "What is the Offense-Defense Balance and How Can We Measure It?" *International Security*, vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 44 - 82.

فإن هذه الورقة لا ترى رجحاناً في الأخذ بمبدأ توازن القوى، كسبيل لتحقيق الأمن في الخليج، وذلك لعدة أسباب، أبرزها اختلال التوزيع النسبي للقوة بين دول الإقليم؛ الأمر الذي يفرض بالضرورة إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر.

هناك ثلاثة أبعاد لهذه المعضلة: الأول؛ مادي، يرتبط بطبيعة المقومات المادية، الجغرافية والبشرية والاقتصادية. والثاني؛ معنوي، يتعلق بمستوى القدرات والخبرات، وبخاصة الخبرة القتالية، والتصنيع العسكري، والبحوث الأمنية والعلوم العسكرية عامة. والثالث؛ سياسي، يتجلى في منظومة التحالفات الخارجية التي تركز عليها الدولة، أو مجموعة مؤلفة من الدول؛ بحيث تسخر هذه التحالفات (التي لا تتضمن، بالضرورة، بعداً دفاعياً) في تعزيز ثقلها الجيوبوليتيكي.

”

على صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة السكانية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، بوصفه بعداً جوهرياً، تأصيلياً أو تأسيسياً، لمعضلة توازن القوى في هذا النظام

”

على صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة السكانية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، بوصفه بعداً جوهرياً، تأصيلياً أو تأسيسياً، لمعضلة توازن القوى في هذا النظام.

ونتيجة من القلة النسبية لعدد مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي سكانها، بات من الصعب عليها تكوين الجيوش التي تطمح إليها، وبخاصة مع عدم توجهها إلى تعبئة السكان للانخراط في الخدمة العسكرية.

وفي ما يرتبط بالخبرات القتالية والتصنيع العسكري، ضمن دول الإقليم؛ نجد أن المعطيات تميل تاريخياً إلى مصلحة العراق وإيران. وهذا أمر مفهوم ما دمنا نتحدث عن دولتين خاضتا حرباً استمرت ثماني سنين.

على صعيد المقوم السياسي، يمكن القول إن هذا المقوم يرتكز على منظومة التحالفات الخاصة بالدولة، اعتماداً على كل من: المكانة الجيوستراتيجية. والخيار الأيديولوجي (جاذبية الخيار). والقوة الاقتصادية، حيث يُسئل رأس المال إلى نفوذ سياسي.

إن التحالفات الخارجية، المتينة والمتماسكة، للدولة تشكل عنصراً أصيلاً في وزنها الجيوبوليتيكي العام؛ الأمر الذي يُعزز ثقلها النسبي في معادلة التوازن الإقليمي.

بيد أن الأمور لم تقف عند هذا الحد وحسب، بل كانت نهاية العقد عاصفة بالمعايير كافة. ففي طهران سقط الشاه، وسقطت بذلك أحلامه الكبرى، ليس في قيادة الخليج وحسب، بل في آسيا برمتها.

وهنا، فهم سقوط الشاه في بغداد أنه تهديد وجود، فاق كل التحديات التي مر بها نظام البعث في العراق منذ عودته الثانية للسلطة عام 1968. ودفعت هذه الهواجس المتضخمة النظام العراقي إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975⁽¹⁵⁾، وهنا تجاوزت بغداد قوانين اللعبة بدل أن تعمل على تطويعها. وقد زامنَ هذا رفع النظام العراقي شعارات "تحرير" المنطقة العربية في إيران، وجعل من "الجهة الشعبية لتحرير عربستان" واجهةً صوريةً له. وهكذا، دفعت بغداد جيشها باتجاه إيران، ليصل في وقت قياسي إلى الداخل الإيراني، حيث لم يكن الإيرانيون قد أعادوا بعد بناء قدراتهم العسكرية التي تفككت مع انهيار نظام الشاه⁽¹⁶⁾. وفي غضون ذلك، جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمحاولة لتطويق المخاطر الأمنية التي بدت ماثلة.

لقد قادت الحرب العراقية الإيرانية - مع أمور عديدة - إلى خروج العراق قوة متضخمة عسكرياً، ولكنها خاوية في قدراتها الاقتصادية، وكانت، إذًا، معرضة لاحتمالات الانفجار الداخلي. وهنا كانت الكويت هي الوجهة التي اختارها النظام العراقي للتنفيس عن احتقانه وأزمته الداخلية، فأعيد توجيه الجيش العراقي ليعبر الحدود ثانية، ولكن جنوباً هذه المرة. وهنا كان غزو الكويت نتاجاً قاسياً من الحرب العراقية الإيرانية نفسها. وبذلك استكمل النظام الإقليمي الخليجي تفاعلاته الصراعية، لكن ببعدٍ دولي أكثر وضوحاً، فجاءت "عاصفة الصحراء" لتطيح بالتوازن الإستراتيجي الهش في المنطقة.

وبعد 12 عامًا، جاء الغزو الأميركي للعراق؛ ليمثل أحد النتاجات الكبرى من عاصفة الصحراء ذاتها. وبذلك دخل النظام الإقليمي الخليجي مرحلة جديدة في تفاعلاته الأمنية والسياسية. مرحلة تحركت فيها مواقع الفاعلين الرئيسيين في الإقليم، وتزايدت التفاعلات الصراعية فيه، وتعاظمت هواجس الفرقاء المحليين، كلٌ وفق منظوره وحساباته الخاصة.

ومهما تكن السياقات التي يُمكن استخلاصها الآن من تجربة الاستقطاب الإقليمي، ومحاولات بناء التوازن الذي تزامن معها،

15 Majid Khadduri, *The Gulf War: The Origins and Implications of Iraq-Iran Conflict* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 42 - 56.

16 Sharam Chubin, "Iran and the War: from Stalemate to Ceasefire," in Miron Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade* (San Francisco: West View Press, 1990), pp. 131 - 145.

للخصم، على توافر القدرة على الثأر في حال محاولته إثارة الحرب⁽¹⁹⁾، ويتطلب إعمال هذا المفهوم أن يكون لدى كل طرف في الصراع القدرة على إقناع الطرف الآخر بارتفاع تكلفة المبادأة بالهجوم. وقد أكد الجنرال أندريه بوفر هذا المعنى حين أوضح أن الهدف من الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية⁽²⁰⁾.

ويقاس نجاح الردع بعدم الحاجة للجوء إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، للحفاظ على وضع التوازن القائم في النظام، ومفهوم المخالفة ينهار الردع بعدم فهم المردود على نحو قطعي الأعمال التي يجب أن يمتنع عن فعلها، والحدود التي يجب ألا يتخطاها⁽²¹⁾.

ولأنه من الممكن أن يكون هناك توازن قوى مستقر، وآخر غير مستقر، ولما كان الردع مرتبطاً بتوازن القوى، فقد يكون هو الآخر ذا طبيعة مستقرة، كما هو في حالة الردع المتبادل، أو يفتقد تلك الطبيعة. وقد يفقد الردع استقراره نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة وقوع حوادث عارضة غير مقصودة.

في التجربة الخليجية، ليس ثمة استقرار في معادلة الردع، وليس ثمة وضوح لها أصلاً. وفي الحد الأدنى، هناك تفاوت في آليات الردع، جعلته أقل استقراراً، أو، على الأصح، أكثر غموضاً. وهنا، تحديداً، مكن التحدي الذي يواجه دول الخليج.

خيارات الردع متفاوتة: غير متماثلة، وغير متوازنة، وغير متساوية، من حيث الأثر المحتمل الذي يُمكن أن تتركه. ولا وجود لمبدأ "لكل فعل ردة فعل تساويه في القوة وتعاكسه في الاتجاه" في معادلة الردع على المستوى الإقليمي الخليجي.

وإذا أردنا أن نوضح أكثر؛ مُمكننا القول إن معادلة الردع في الخليج تنهض على خيارات عسكرية متفاوتة، مختلفة الاتجاهات، يصعب القول إن أيّاً منها يُمثل قوة موازية للآخر.

في دول الداخل الخليجي، وبخاصة السعودية، ثمة بناء عسكري يعتمد أكثر ما يعتمد على القوة الجوية. وفي العراق، ثمة إعادة بناء للقوة العسكرية، تتجه رويداً إلى الاعتماد على القوة البرية، وتحديداً سلاح المدرعات. وفي إيران، هناك عملية بناء مضطربة للقوة الصاروخية، تفوق أضعافاً كثيرة القدرات العسكرية كافة لدى الدولة الإيرانية.

هذه، باختصار، سياقات الردع الراهنة في معادلة أمن الخليج، وما يُمكن عدّه معادلة القوة والتوازن في داخله.

وعلى الرغم من ذلك، فإن منظومة التحالفات قد تكون عنصر ضعف للدولة، إن لم يتم نسجها وفق تصور مدرك يأخذ في حسابه، على نحو مسبق، طبيعة التفاعلات المترتبة عليها وحدودها، من قبل الأطراف والوحدات الفاعلة الأخرى، داخل النظام الإقليمي، ومستوى الهامش الذي يُمكن هذا النظام التحرك فيه، وأين تقف تحالفاته، وضمن أية معطيات، وبأي ثمن.

على مستوى النظام الإقليمي الخليجي، بدا المقوم السياسي ثغرة كبيرة في جدار القوة الإيرانية منذ العام 1979، والقوة العراقية بدءاً من العام 1990، كحد أدنى. وإذا كان العراق قد خرج اليوم من واقع العزلة الدولية، فإنه لم يستطع بعد بناء ما يمكن وصفه بمنظومة تحالفات متماسكة، على الرغم من الرعاية الأميركية الكبيرة والمباشرة.

وفي ما يرتبط بالقوة الإيرانية، يُمكن القول الآن إن منتصف الشهر الأول من العام 2016، قد مثل بداية تحوّل في مناخ علاقات إيران الدبلوماسية، وموقعها في المجتمع الدولي؛ فقد رفعت العقوبات الدولية التي فرضت بسبب برنامجها النووي، على نحو دفع دول العالم المختلفة إلى بناء مقاربة جديدة للعلاقة معها، سياسياً واقتصادياً⁽¹⁷⁾. وكان من نتيجة ذلك؛ منح إيران قوة دفع جديدة، وتعزيز دورها في الساحة الدولية، وبالضرورة في بيئتها الإقليمية المباشرة.

ومع هذا المنعطف التاريخي، ساد اعتقاد أن الأمن الإقليمي بات أفضل حالاً بانتهاؤ أزمة الملف النووي الإيراني، وتوابعها الضاغطة طويلة المدى⁽¹⁸⁾.

والخلاصة؛ أن نظام توازن القوى لا يبدو راجحاً في معادلة النظام الإقليمي الخليجي، ولا يبدو جديراً بدول المنطقة اعتماده كأساس لأمنها، أو كدليل على علاقاتها البينية.

رابعاً: خيارات الردع واتجاهاته الراهنة

على المستوى المفاهيمي، كما العملي؛ يرتبط سباق التسليح والردع بمفهوم توازن القوى. وينظر إلى الردع بوصفه مفهوماً متفرعاً عن توازن القوى. ويعني هذا المفهوم تقديم أدلة مقنعة لا غموض فيها

19 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

20 Ibid.; Andre Beaufre, *Deterrence and Strategy* (London: Faber and Faber Limited, 1965).

21 Dougherty & Pfaltzgraff, pp. 344 - 397.

17 "Iran, China Vow Tighter Ties as Xi Visits," France 24, 23/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/aCIhLF>

18 Ehud Eiran, "the Threat from Iran Has Been Greatly Reduced," *The New York Times*, 21/1/2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/dfVlqC>

وعلى الرغم من ذلك، لم يُقدر لدول المنطقة التعاقد على مقاتلة الجيل الخامس (F35)، وذلك بسبب حظر خاص، ذي صلة بتوازنات القوى في الشرق الأوسط، وتحديدًا أمن إسرائيل⁽²⁸⁾. ولو حصلت دول المنطقة على مقاتلات هذا الجيل فإن تحولًا كبيرًا كان سوف يطرأ على البيئة الإستراتيجية لهذا الشرق.

وباستثناء الولايات المتحدة التي دخلت فعليًا عصر الجيل الخامس من الطائرات الحربية، وروسيا والصين اللتين بدأتا تجاربهما في هذا الاتجاه، ليس ثمة قوة رابعة تمكنت من ولوج أبواب هذا العصر العسكري.

وعلى سبيل المثال، لم يصل التصنيع الأوروبي المشترك، على الرغم من كل تطوره، حتى الآن إلى مقاتلات الجيل الخامس، وذلك بعد ما نجح في إنتاج المقاتلتين (JAS 39 Gripen) السويدية و(Rafale) الفرنسية اللتين تنتميان إلى الجيل الرابع دبل بلس (4++) من الطائرات الحربية.

وموازاة ما يُمكن تسجيله على صعيد التسليح الجوي في دول مجلس التعاون، كان هناك تركيز، في السنوات العشر الماضية، على أنظمة الدفاع الجوي، على نحو لم تشهد له المنطقة من قبل مثيلاً. وشهد العام 2015 استمرارًا في هذا المنحى، وجرى تسجيل عدد من الصفقات الكبيرة في هذا الاتجاه.

وفي مسار متباين عن ذلك السائد في الداخل الخليجي، اتجه العراق إلى التركيز على سلاح البر، وتحديدًا المدرعات⁽²⁹⁾.

والتسليح الأهم في هذا المجال هو ذلك المرتبط بدبابات أبرامز (M-1A1 Abrams) التي تنتمي إلى الجيل الثالث من دبابات القتال الرئيسية⁽³⁰⁾. كذلك، اشترى العراق 72 دبابة من طراز (T81) و77 دبابة من طراز (T72). وكان قد جرى التعاقد على هذه الدبابات الروسية الصنع منذ العام 1989، في عهد الرئيس صدام حسين.

28 "US Not To Sell F-35 Fighters to Gulf States," Defense World Net, 15/5/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/pyq7xk>

29 "Transfers of Major Conventional Weapons: Sorted by Recipient. Deals with Deliveries or Orders Made for Year Range 2008 to 2013," SIPRI Arms Transfers Database, 30/1/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/LzNSz2>

30 "M1 Abrams Tanks for Iraq," Defense Industry Daily, 16/7/2014, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/WsKjvT>; "Baby Come Back: Iraq is Buying, Fielding Russian Weapons Again," Defense Industry Daily, 3/11/2014, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/74mLZH>

في المسارات المتفاوتة، من حيث بناء القدرات العسكرية في المنطقة؛ حصلت أقطار مجلس التعاون، في الأعوام الثلاثة الماضية، على عدد كبير من أسلحة ومعدات ذات صلة بسلاح الجو، وعقدت في العام 2015 بعض أبرز صفقات التسليح الجوي في تاريخ المنطقة.

وفي المؤشرات العامة، اشترت المملكة العربية السعودية طائرات ومعدات دفاع جوي بقيمة 3320 مليون دولار، خلال الفترة بين 2011 - 2014⁽²²⁾. وبلغت قيمة المشتريات الإماراتية في الفترة ذاتها 2637 مليون دولار⁽²³⁾، وبلغ إجمالي مشتريات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست 7577 مليون دولار⁽²⁴⁾.

تصنف السعودية في المرتبة 28 عالميًا على صعيد إجمالي القوة العسكرية. ويبلغ تعداد القوات السعودية العاملة 233.5 ألف شخص. وعلى صعيد القدرات الجوية، تمتلك السعودية 675 طائرة عسكرية، بينها 155 مقاتلة حربية، و236 طائرة هجومية ثابتة الجناح، و187 طائرة نقل عسكري، و182 مروحية عسكرية، وذلك وفقًا لمؤشرات العام 2015⁽²⁵⁾.

ووفقًا لمؤشرات العام ذاته، تصنف السعودية في المرتبة 17 عالميًا على صعيد إجمالي الطائرات العسكرية، وتأتي الإمارات في المرتبة 22 بواقع 497 طائرة. ويبلغ إجمالي عدد الطائرات والمروحيات العسكرية لأقطار مجلس التعاون 1558 طائرة ومروحية⁽²⁶⁾.

ووفقًا لما سبق بيانه؛ يعد العام 2015 الأكثر أهمية في الأعوام الأربعة الماضية؛ إذ بلغت فيه الصفقات والتعاقدات الخليجية ذات الصلة بسلاح الجو والدفاع الجوي قريبًا من ثلاثين مليار دولار، وفي هذا العام كذلك جرت بعض أهم الصفقات في شراء سلاح الجو⁽²⁷⁾.

22 "TIV of Arms Exports to Saudi Arabia, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

23 "TIV of Arms Exports to UAE, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

24 "TIV of Arms Exports to GCC, 2011-2014," Weapon Category, SIPRI Arms Transfers Database, 2016, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/ijpHPu>

25 "Saudi Arabia Military Strength," GFP Strenth in Numbers, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/UwnQHu>

26 "Total Aircraft Inventory Strength by Country," GFP Strenth in Numbers, accessed on 12/10/2016, at: <http://www.globalfirepower.com/aircraft-total.asp>

27 "Qatar Buys 24 Rafale Fighter, Missiles from France for \$7 Billion," Defense World.Net, 4 May 2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/cPPxKk>

وقد أجرت إيران آخر تجاربها الصاروخية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ إذ اختبرت الصاروخ الباليستي (عماد)، الذي يبلغ مداه 1700 كلم⁽³⁵⁾.

وخطت إيران خطوة جديدة باتجاه تعزيز دفاعاتها الجوية، الموازية بمفهوم الردع لقوتها الصاروخية، وذلك بحصولها على منظومة صواريخ (S-300PMU1) الروسية متوسطة المدى للدفاع الجوي.

وكانت إيران قد وقعت مع روسيا في نهاية العام 2005 اتفاقية تقضي بالحصول على 29 وحدة من منظومات (Tor M-1) للدفاع الجوي قريب المدى، مقابل مبلغ يقارب 700 مليون دولار أميركي. وقد أعلن الروس في كانون الثاني/ يناير 2007 عن الانتهاء من تسليم هذا النظام لإيران. وتنتمي هذه المنظومة إلى الجيل الخامس من الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات، ويمكنها مواجهة الطائرات والصواريخ الجوالة والباليستية على حد سواء. ويصل صاروخ (Tor M-1) إلى الأهداف المطلوب تدميرها (الطائرات والمروحيات على اختلاف أنواعها بما فيها الطائرات بلا طيار وكذلك الصواريخ) على ارتفاع يصل إلى عشرة كلم، ويستطيع اكتشاف ما يصل إلى 48 هدفاً في الوقت نفسه، وضرب هدفين في آن واحد. كما يحتوي نظام (Tor M-1) على أجهزة متطورة للحماية من التشويش⁽³⁶⁾. ومستقبلاً سوف يعتمد نظام الدفاع الجوي الإيراني على صواريخ (S-300PMU1 Favorit) متوسطة المدى، ويستعين بصواريخ (Tor M-1) في حماية أنظمة (S-300PMU1) من الصواريخ المضادة للرادار. وهذه الأخيرة مضادة للطائرات الإستراتيجية والتكتيكية والصواريخ الجوّالة والباليستية، وتستطيع ضرب 24 إلى 36 هدفاً في آن واحد، على بعد يصل إلى 200 كلم، وعلى ارتفاع يتراوح بين 10 أمتار و30 كلم⁽³⁷⁾.

هذه هي السياقات المتفاوتة وغير المتناظرة لبناء القدرات العسكرية في الخليج، وبناء الردع فيه وتحديد اتجاهاته. وهنا تحديداً تكمن الإشكالية بالمعيارين الدفاعي والإستراتيجي في المنطقة عامة.

ويعتزم الجيش العراقي تسليح 60 فوجاً مدرعاً. وهذا يشير مبدئياً إلى نحو 2100 دبابة⁽³¹⁾.

وإذا ما مضت برامج التسليح العراقية وفق المخططات الراهنة، فهذا يعني أن العراق بصدد بناء سلاح مدرعات حديث ومتقدم. بل إن بعضاً مما سيحصل عليه يُعد الأحدث من نوعه في الشرق الأوسط.

وكان العراق قد خرج من الحرب العراقية الإيرانية وهو يمتلك ما يزيد على مليون عسكري، منظمين في 57 فرقة، بين مدرعة وآلية، ومشاة اعتياديين، وقوات خاصة. وكان عدد دبابات القتال الرئيسية لديه 5100 دبابة، إضافة إلى 2300 قطعة من مركبات المشاة المدرعة، و6800 من مركبات القتال، وكانت لديه قوة صاروخية يصل مداها إلى 650 كلم، وأكثر من ذلك⁽³²⁾.

”

إذا ما مضت برامج التسليح العراقية وفق المخططات الراهنة، فهذا يعني أن العراق بصدد بناء سلاح مدرعات حديث ومتقدم

“

وفي مقابل العودة العراقية إلى تفعيل سلاح البر ليغدو قوة ضاربة، والتعزيز وتزيد الخُطى للسلاح الجوي في دول مجلس التعاون؛ سارت إيران باتجاه بناء قوة ردع صاروخي، استندت إلى الاستيراد والتصنيع المحلي. وبات لديها اليوم إحدى أكبر الترسانات الصاروخية، بالمعيارين الإقليمي والدولي، كما تشير المراجع المختصة⁽³³⁾.

وأبرز الصواريخ الإيرانية من حيث المواصفات التقنية هو الصاروخ (سفير 2)، الذي أطلقته إيران في شباط فبراير من العام 2009 لوضع القمر الصناعي (أوميد) في المدار، إذ يُمكن استخدام هذا الصاروخ لاختبار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية بعيدة المدى⁽³⁴⁾، وتُعدّ صواريخ (شهاب 3) الأبرز لدى إيران من حيث طول المدى.

31 Ibid.

32 David Segal, "The Iran-Iraq War: A Military Analysis," *Foreign Affairs*, vol. 66, no. 5 (Summer 1988), pp. 946 - 963.

33 "Missiles of Iran," *Missilethreat*, accessed on 12/10/2016, at: <http://missilethreat.csis.org/iran/>

34 Steven A. Hildreth, "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs," CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, December 6, 2012, accessed on 12/10/2016, at: <http://www.fas.org/spp/crs/nuke/R42849.pdf>

35 Sam Wilkin, "Iran Tests New Precision-Guided Ballistic Missile," *Reuters*, 11/10/2015, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/9RD9C4>

36 Nasser Karimi, "Iran Receives Russian Defense Missiles," *Washington Post*, 24/1/2007, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/21q5Nn>; "Tor M1 9M330 Air Defense System," *Defense Update*, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/7CNICb>

37 "S-300PMU," *Deagel.com*, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/U5nEPM>

يمكن دول المنطقة أن تتجه إلى تبني نظام أمني ذي سقف سياسي محدود، لكنه واقعي وفعال، مثل نظام الأمن المنسق (Coordinated Security) الذي يجري في إطاره تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأعضاء؛ لتحقيق أهداف متفق عليها، تتجه أساساً إلى بناء الثقة، ووضع تصورات مشتركة للأخطار الفعلية والمحتملة التي تواجه الأمن الإقليمي، وكيفية مقارنة الحلول المثلث لها⁽⁴¹⁾.

ولا يشترط هذا النظام الأمني المحدود وجود معاهدات أمنية أو دفاعية مشتركة بين الدول الداخلة فيه، وقد تكون هناك تفاهات أو اتفاقات، ذات طبيعة فنية أو قطاعية، تتصل بقضايا أمنية محددة، تجري معالجتها بصورة مشتركة، بهدف زيادة فرص السيطرة على الأخطار وتطويرها.

وكخطوة تمهيدية، يمكن النخبة غير الرسمية في المنطقة أن تتحرك لوضع تصورات فنية، وبلورتها تدريجاً، لتكون مقبولة لدى الجهات المعنية كافة، ورفعها بعد ذلك إلى أصحاب القرار.

كما يمكن دول الإقليم أن تخلق إطاراً غير رسمي للتعاون والتنسيق على مستوى الأمن الإقليمي. وهذا نظام معمول به في بعض مناطق العالم، ويطلق عليه "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)؛ إذ يجري وضع مبادئ ومعايير للسلوك، ويتم تأكيدها من خلال منتدى منتظم للحوار. وهذه، أيضاً، مهمة النخبة غير الرسمية، في البداية على الأقل، أو، لنقل، في مستهل الطريق.

الخلاصة

هناك ثلاثة معالم تحكم البيئة الأمنية الراهنة للخليج العربي، هي:

- ارتفاع وتيرة التسلح والإنفاق العسكري.
- واستمرار غياب التوازن المحلي للقوى، مع إعادة رسم جزئي للميزان الإستراتيجي الكلي.
- وبروز اتجاهات ردع غير متناظرة.

وعلى الرغم من تماسك هذه البيئة الأمنية ظاهرياً؛ فإنها لا تمتلك مقومات التماسك بعيد المدى، القادر على السيطرة على التوترات الكامنة أو العابرة. ومرد ذلك جزئياً إلى غياب توافق على نظام للأمن

وما يمكن قوله الآن إنه في ظل بيئة تتسم بتوازن غير مستقر للقوى، يرافقه غموض في الردع، فإن الحاجة تتبدى جلية، وعلى نحو متزايد، إلى البحث عن نظام للأمن الإقليمي، يصون الإقليم من خطر الانجرار إلى حرب جديدة. ولن يبلغ هذا الإقليم يوماً استقراره المنشود ما لم يشهد حدّاً أدنى من التوافق على بنية أمنه واتجاهه.

وبالطبع، ليس هناك من رؤى محددة المعالم في دول الإقليم لماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الإقليمي، كما أن أصل الفكرة القائلة بالذهاب نحو هذا الأمن ليست موضع إجماع بين الفرقاء. ويعود هذا في بعض الأمر إلى تباين أولويات الأمن لدى دول المنطقة، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد.

إن هواجس جميع الأطراف مشروعة. بيد أن ذلك يجب أن يصبح محفزاً للبحث عن حلول خلاقة، لا سبباً في استمرار الجمود؛ إذ إن الفراغ الأمني، أو غياب التوافق الإقليمي حول الأمن، لا يخدم أيّاً من الأطراف الإقليمية، بل ولا حتى الدولية ذات الصلة بأوضاع هذه المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك فناعة مفادها أن الأقاليم التي عانت من صراعات مروعة يمكن دفعها بروح "لا لتكرار ما مضى" إلى أشكال جديدة من التنظيم متعدد الأطراف، كذلك الذي حدث بين شرق أوروبا وغربها بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، تشكلت عديد من الأقاليم التي تكاملت على نحو ناجح في أوضاع تنوع عرقي وديني، وكانت مدفوعة جزئياً بالرغبة في منع النزاع بسبب هذه الفروق⁽³⁸⁾.

وحتى في الحالات الضعيفة والمهترئة للتجمعات الإقليمية، يصعب القول إن الأمن الإقليمي يتضرر بالوجود الاسمي لهذه التجمعات، ذلك أن "الإقليمية الخطابية" تُعد بحد ذاتها اعترافاً بأن الجهات الفاعلة الأخرى في العالم تنظر إلى التعاون بوصفه أمراً قيماً ومرجعاً⁽³⁹⁾.

وبطبيعة الحال، لا تقود الرؤية الواقعية للأمور إلى دعوة دول المنطقة إلى تبني نظام للأمن الإقليمي من قبيل الأمن الشامل، أو الأمن الجماعي⁽⁴⁰⁾ الذي بُنيت فلسفته في الأصل ليعمل على أساس عالمي أكثر منه إقليمياً.

38 R. Allison, "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia," *International Affairs*, vol. 80, no. 3 (May 2004), pp. 469 - 473.

39 Ibid.

40 Charles A. Kupchan and Clifford A. Kupchan, "The Promise of Collective Security," *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), pp. 52-53; Inis Claude, Shildon Simon & Douglas Stuart, "Collective Security In Europe and Asia," Strategic Studies Institute U.S Army War College, February 1992, pp 7 - 8.

41 Paul Collier, "Regional Coordination for Reduced Military Spending: Potential and Design, Department of Economics," Oxford University, June 2007, accessed on 12/10/2016, at: <https://goo.gl/CWlrmg>; Raimo Vayryan, "Regionalism: Old and New," *International Studies Review*, vol. 5 (2003), pp. 25 - 51.

Harkavy, Robert E. "Triangular or Indirect Deterrence/ Compellence: Something New in Deterrence Theory?" *Comparative Strategy* (January-March 1998).

Hildreth, Steven A. "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs." CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 6 December 2012, at: <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/R42849.pdf>

Jervis, Robert. "Deterrence and Perception." *International Security*. vol. VII, no. 3 (Winter 1982-1983).

Jervis, Robert et al. *A New Concept of Cooperative Security*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1992.

Khadduri, Majid. *The Gulf War: The Origins and Implications of Iraq-Iran Conflict*. New York: Oxford University Press, 1988.

Kupchan, Charles A. & Clifford A. Kupchan. "The Promise of Collective Security." *International Security*. vol. 20, no. 1 (Summer 1995).

Perlo-freeman, Sam et al. "Trends in World Military Expenditure, 2014." SIPRI Fact Sheet, April 2015, at: <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1504.pdf>

Rezun, Miron (ed.). *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*. San Francisco: West View Press, 1990.

Rhodes, Edward. "Conventional Deterrence." *Comparative Strategy* (July-September 2000).

Segal, David. "The Iran-Iraq War: A Military Analysis." *Foreign Affairs*. vol. 66, no. 5 (Summer 1988).

Vayryan, Raimo. "Regionalism: Old and New." *International Studies Review*. vol. 5 (2003).

Zartman, I. William & Victor A. Kremenjuk. *Cooperative Security: Reducing Third World Wars*. New York: Syracuse University Press. 1995.

الإقليمي، يتصف بالمرونة، ويُمكنه العمل في ظل مناخات سياسية متقلبة، ولا يتعارض مع الخيارات المحلية أو الخارجية للدول الأعضاء. وعلى دول الخليج أن تسعى من الآن لبلورة حد أدنى من التفاهات، على المستويين القريب والمتوسط؛ لتضمن السيطرة على خلافاتها، وإبعاد شبح الصراعات المسلحة. وتعبّر هذه التفاهات، متى وجدت، عن جوهر الدبلوماسية الوقائية التي قالت بها المدرسة الإقليمية للأمن، وجرى تطبيقها في مناطق عدة من العالم.

المراجع

Allison, R. "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia." *International Affairs*. vol. 80, no. 3 (May 2004).

Beaufre, Andre. *Deterrence and Strategy*. London: Faber and Faber Limited, 1965.

Claude, Inis, Shildon Simon & Douglas Stuart. "Collective Security in Europe and Asia." Strategic Studies Institute U.S Army War College, February 1992.

Collier, Paul. "Regional Coordination for Reduced Military Spending: Potential and Design, Department of Economics." Oxford University. June 2007.

Dougherty, James E. & Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations*. New York: Longman, 2001.

Evans, Gereth. "Cooperative Security and Intrastate Conflict." *Foreign Policy*. No. 96 (Fall 1994).

Glaser, Charles & Chaim Kaufmann. "What is the Offense-Defense Balance and How Can we Measure It?" *International Security*. vol. 22, no. 4 (Spring 1998).

Hastings, Justin. "Geographies of State Failure and Sophistication in Maritime Piracy Hijackings." *Political Geography*. vol. 28, no. 4 (May 2009).